أنباء لبنانية

الفرزلي: ابتدأت أرى المصالح الخارجية تلعب دورها

لبنان: مسودة وزارية جديدة من الحريري إلى عون

بيروت ـ عمر حبنجر

تلتقي مختلف التقديرات على أن يكون اللقاء الأسبوعي شبه الدوري بين الرئيسين ميشال عون وسعد الحريري أكثر اقترابا من التوافق على تشكيلة حكومية ترضي مختلف الأطراف، وتنسجم في ذات الوقت مع المناخات الإقليمية المتغيرة.

وتتداول الأوساط السياسية ووسائل الإعلام مسودة حكومية جديدة تعطي فريق رئيس الجمهورية، والتيار الوطني الحر، عشرة وزراء، ستة للتكتل وأربعة للرئيس، الذي يريد مشاركة أطراف أخرى من خارج تياره في الحكومة العتيدة، مع الاحتفاظ بوزير مسيحي يسميه الرئيس الحريري (غطاس خوري) مقابل وزير سني يختاره هو (فيصل كرامي) من حصة الحريري المفترضة. وتحصل القوات اللبنانية على أربعة مقاعد وزارية، بينها حقيبة أساسية قد تكون واحدة من ثلاث: الأشغال العامة، العدل أو التربية، بينما تم توزيع ثلاث حقائب من هذا المستوى وهي الاتصالات للمستقبل، والصحة لحزب الله والطاقة للتيار الحر. ويأخذ الحزب التقدمي الاشتراكي ثلاثة وزراء، اثنان من الحزب وثالث يختاره رئيس الحزب وليد جنبلاط، من بين ثلاثة أسماء يطرحها الرئيسان عون والحريري.

الوزراء الشيعة الستة، موزعون مناصفة بين حزب الله وحركة أمل، وحقيبة لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

ودعا رئيس المجلس نبيه بري إلى تسهيل عملية تشكيل الحكومة أولا وأخيرا.

وكان الرئيس المكلف ركز خلال رعايته المنتدى الاقتصادي العربي على وجوب الإسراع في التأليف. وفي رد ضمني على ما يتبدى من ارتباط بين تشكيل الحكومة، و«تشكيل» التفاهمات الدولية حول المنطقة.

قال الحريري: الحل بأيدينا جميعا كفرقاء محليين، والحل يبدأ بالتوقف عن هدر الوقت ووضع تأليف الحكومة موضع التنفيذ والمضي قدما بالإصلاحات المطلوبة مهما كانت صعبة وموجعة. ونحن امام خيار من اثنين، اما الاستسلام للواقع الحالي وإما النهوض ولن نستسلم.

مصادر حزب الله قالت لصحيفة «الجمهورية» انها لم تر حتى الآن اي تقدم، ولا نستطيع التأكيد ما إذا كانت الأمور مقفلة ام لا.

بدورها، كتلة الوفاء للمقاومة استغربت بعد اجتماعها الاسبوعي مجريات عملية تأليف الحكومة، واعتبرت ان في الأمر تباطؤا غير مبرر في الجهود المبذولة وتؤكد على مراعاة أولوية هذا الأمر. نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي القريب من التيار الحر، قال في تصريح إذاعي له امس: ابتدأت ارى ان المصالح الخارجية تلعب دورا مركزيا ورئيسيا في التلطي وراء العناوين الداخلية للمراوحة الحاصلة.

وتساءل الفرزلي عن المعيار الذي يعتمد في تأليف الحكومة؟ فإما اعتماد المعيار البرلماني الديموقراطي البرلماني بحيث يؤلف رئيس الحكومة، حكومة ذات طابع اكثري تنال ثقة المجلس الذي ينقسم حينها بين موالاة ومعارضة، وهذا هو الأمر الطبيعي، ام يؤلف حكومة تختصر كل المجلس النيابي في الحكومة.وأعرب عن اعتقاده ان رئيس الجمهورية لا يستطيع ان يفعل شيئا، إلا أن يذهب الى مجلس النواب ويشرح الوضع للنواب كي يتحملوا مسؤوليتهم، فالاستشارات التي اجراها الرئيس عون كانت إلزامية بمعنى انها ألزمته بتكليف الحريري، اما تغيير التكليف فهو شأن المجلس.

الرئيس السابق للحكومة نجيب ميقاتي، قال بعد زيارته الرئيس بري في عين التينة، اتمنى أن تتألف الحكومة برؤية واحدة للوزراء.

لكن مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان، رد ضمنا على هذا «بدعوة جميع المعنيين بالشأن الحكومي أن يسهلوا مهمة الرئيس المكلف، بحسم الشروط ورفع الجدل والتجاذب حول الاعداد والحقائب». وقال في حفل تخريج طلاب مدارس المقاصد الإسلامية في بيروت، ان الأوطان تبنى بالتعاون والتضامن والوحدة، لا بالحصص والمصالح الفئوية.

وحذر دريان في موقف لافت لمفتي لبنان، من تفريغ الشرق الأوسط من المسيحيين، وقال: لن يكون هناك شرق أوسط جديد من دون المسيحيين الشرقيين. فمصيرهم ومصيرنا واحد، ومعا نكون او لا نكون، وندعوهم الى عدم الاستجابة، تحت اي ضغط أو ظرف الى الهجرة.

رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري خلال رعايته حفل تخريج طلاب الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا في البيال (محمود الطويل)

مفتي لبنان يحذّر من تفريغ الشرق الأوسط من المسيحيين: الأوطان تبنى بالوحدة والتعاون

أخبار وأسرار لبنانية

● **لا لقاء بين جعجع وباسيل في هذه المرحلة:** تستبعد أوساط متابعة لملف العلاقة بين القوات والتيار حصول أي لقاء بين الوزير جبران باسيل ود.سمير جعجع في هذه المرحلة، وتنفي ما تردد عن لقاء يجمعهما في الديمان برعاية البطريرك الراعي. وحسب هذه الأوساط، فإن أي قراءة سياسية جديدة لاتفاق معراب مؤجلة الى ما بعد تشكيل الحكومة، وهناك «توافق» بين الطرفين على الفصل بين اتفاق معراب السياسي المترنح واتفاق المصالحة الصامد، وعلى الفصل بين هذا الخلاف الناشب وعملية تشكيل الحكومة.

● **حاجات إنمائية:** استقبل الرئيس ميشال عون الوزير السابق ناجي البستاني وأجرى معه جولة أفق تناولت الأوضاع العامة في البلاد والاتصالات الجارية لتشكيل حكومة جديدة. وتطرق البحث الى الحاجات الإنمائية لمنطقة الشوف والمراحل التي قطعتها علمية تجهيز مستشفى دير القمر الحكومي. وأوضح أنه لمس من رئيس الجمهورية حرصا على الإسراع في إنجاز المشاريع الإنمائية الخاصة بمنطقة الجبل، انطلاقا من حرصه على المصالحة فيها.

● **إشارة إيجابية من ميقاتي باتجاه الحريري:** كان الموضوع الحكومي محور بحث بين الرئيس نبيه بري والرئيس نجيب ميقاتي الذي أشار إلى أنه تم البحث في تشكيل الحكومة «وكانت الآراء متفقة على أن الوقت الراهن ليس للترف السياسي وعلينا جميعا أن نضحي من أجل تشكيل الحكومة. وأعتقد أن الحكومة ستتألف، وأتمنى أن تكون على المستوى المطلوب من الوزراء الذين يملكون رؤية واحدة نحو الخروج من الأزمات العديدة القائمة».

وكانت لافتة الإشارة الإيجابية التي أطلقها ميقاتي في اتجاه الحريري قائلا: «تحدثت مع الرئيس بري عن الجهد المشكور الذي يقوم به الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة، وإن شاء الله ينجح في أسرع وقت ليؤلف هذه الحكومة التي نتمنى أن تكون على مستوى طموحاته لكي تواجه المرحلة المقبلة». الرئيس ميقاتي كان عبر للحريري في اللقاء الأخير الذي جمعهما، أنه ليس جزءا من المعارضة السنية. وكان قد وفّر خلال لقاء رؤساء الحكومات في بيت الوسط غطاء سنيا للحريري يتجاوز أهمية حضور الرئيسين تمام سلام وفؤاد السنيورة اللذين يعدان من ضمن عائلة الحريري.

ما مبررات مواقف «الاشتراكي» و«القوات» من تشكيل الحكومة؟

بيروت ـ د.ناصر زيدان

يشعر الحزب التقدمي الاشتراكي (وفقا لرأي قيادي بارز فيه)، بأنه كان مستهدفا في الانتخابات النيابية التي جرت مطلع مايو الماضي، وكان هناك قرار واضح بتحجيم رئيسه وليد جنبلاط من جهات متعددة، محلية وخارجية، وقد ساهم النافذون بدوائر العهد في تنفيذ هذا القرار، بمختلف الوسائل، بما فيها استخدام النفوذ في دوائر الدولة عن طريق الترغيب والترهيب، وفي دعم خصومه، وشد ازرهم إبان عملية التصويت.

وعملية الاستهداف كانت قد بدأت منذ اكثر من عام، واسفرت عن إنتاج قانون انتخابي طائفي ومذهبي مشوه، كان خصوم جنبلاط يعتقدون انه سيفتت قوة «الاشتراكي»، وحلفائه، ويزعزع نفوذه في الجبل على وجه التحديد.

أما حزب القوات اللبنانية برئاسة د.سمير جعجع فقد أحاطت به المضايقات من كل حدب وصوب إبان الانتخابات النيابية. وشارك في هذه المضايقات اصدقاؤه المفترضون من قدامى قوى 14 آذار، وأطراف التفاهم الذي جرى في معراب عام 2016. كانت المعركة الانتخابية منهكة للقوات والاشتراكي، لكنهما حققا نتائج غير متوقعة، وفازا بمقاعد نيابية وازنة، إضافة الى الحصول على اصوات عدد كبير من المقترعين لهم دلالاتهم الجيوبوليتيكية، والجيوديمغرافية.

وكان للقوات 15 مقعدا نيابيا، اوصلتهم كتلة اصوات ناهزت 134 الف صوت من الناخبين المسيحيين، ولجنبلاط 9 نواب حصلوا على اكثر من 118 الف صوت، منهم ما يقارب 90 الف صوت من الناخبين الدروز (بما فيها اصوات النائب انور الخليل في حاصبيا، حليف جنبلاط على لائحة الرئيس نبيه بري).

فرضت القوات اللبنانية توازنا واقعيا مع التيار الوطني الحر على الساحة المسيحية، وحصل جنبلاط على ما يتجاوز 75٪ من اصوات الناخبين الدروز، وأوصل 7 نواب دروز من اصل 8 (علما ان النائب الثامن كان يمكن الحصول عليه بأصوات ناخبي منطقة عاليه كما بينت الارقام لو لم يترك مركز شاغر على لائحة مرشحيه.

يقول مقربون من الحزبين: رغم كل ذلك نفذ الطرفان القواتي والاشتراكي، من كمين سياسي كبير وضع لهما في الانتخابات. وبقي خصومهما، او منافسوهما على ذات الوتيرة من التعامل معهما، بهدف تحجيم دورهما في التشكيلة الحكومية الجديدة، وبدأت تتسرب فرضيات عن تركيب التشكيلة الموعودة، منها ان نائب رئيس الحكومة (القواتي حاليا) يجب ان يكون من حصة الرئيس، وان القوات يكفيها 3 وزراء، على قاعدة ان قسمة النواب على عدد الوزراء الثلاثين يكون لكل 4 نواب وزير تقريبا، علما ان الحضور السياسي اهم احيانا من تفاصيل عدد النواب، ذلك ان هناك نوابا فازوا بما لا يزيد على 600 صوت تفضيلي، وهناك نائب في الشوف فاز بفارق حاصل انتخابي اقل من 0,3٪.

امام الشعور بالاستهداف لغايات مختلفة، لدى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط قرار بعدم التساهل في حصته الطبيعية ـ لاسيما حقه في تمثيل الدروز الذين منحوه ثقتهم ـ ولا يريد التفريط فيها احتراما لناخبيه الذين يتهمونه بالتساهل احيانا كثيرة.

وبالتالي، فإن الوضع الطبيعي في النظام البرلماني التوافقي، هو ان يكون القرار لجنبلاط في تسمية الوزراء الدروز، مادام ان الذين يطالبون بغير ذلك هم من أقر هذا القانون الانتخابي الطائفي الملتبس.

ود.سمير جعجع يشعر بأن محاولة تحجيمه حكوميا بمنزلة القصاص على الأداء المشاكس لوزرائه في الحكومة السابقة، كما انها خطوة في سياق تطويقه سياسيا امام الاستحقاقات الدستورية والرئاسية القادمة.

رئيس الحكومة سعد الحريري لا يمكنه التخلي عن الحليفين، ويحاول إبقاء خطوط التفاهم موصولة مع الرئيس عون.

أنباء سورية

النظام يشن حملة اعتقالات بدرعا رغم الضمانات الروسية

مقتل العشرات بغارة في دير الزور.. والتحالف يلمّح لمسؤوليته

عواصم ـ وكالات: أعلن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش، أن قواته أو «قوات شريكة له» ربما نفذت ضربات أمس الاول في منطقة سورية أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن العشرات قتلوا فيها.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 54 شخصا بينهم مقاتلون في تنظيم داعش و28 مدنيا لقوا حتفهم في الغارة.

وقال المتحدث باسم التحالف الكولونيل، شون رايان امس في رد بالبريد الإلكتروني على سؤال من رويترز: «ربما شن التحالف أو قوات شريكة لنا ضربات على محيط السوسة والباغوز فوقاني أمس الأول».

وأضاف أنه تم رفع التقرير المتعلق بسقوط ضحايا مدنيين إلى «خلية متابعة الضحايا المدنيين من أجل مزيد من التقييم». وتابع قائلا: «لا نملك معلومات أخرى حاليا».

واستهدفت الغارة الجوية أحد آخر جيوب تنظيم داعش في شرق سوريا. وقال مدير المرصد السوري رامي عبدالرحمن، إن الغارة استهدفت «تجمعا لمدنيين» بالقرب من بلدة السوسة في محافظة دير الزور بالقرب من الحدود العراقية.

ونفذ الطيران العراقي منذ أبريل العديد من الضربات الجوية داخل الأراضي السورية على امتداد الحدود المشتركة بين البلدين، حيث سيطر تنظيم داعش على مناطق واسعة.

وأواخر 2017 أعلنت السلطات العراقية طرد تنظيم داعش من جميع المناطق المأهولة بالسكان في العراق، بينما تقتصر المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم على 3٪ من الأراضي السورية، بحسب المرصد.

وفي الأول من مايو أعلنت قوات سوريا الديموقراطية إطلاق المرحلة «النهائية» من هجومها على تنظيم داعش شرق البلاد، فيما اعتبر ممثل فرنسا في قيادة قوات التحالف الجنرال فريديريك باريزو امس الاول أن المتطرفين يمكن أن يهزموا بهذه المنطقة في غضون «بضعة أسابيع».

وتابع باريزو: «لايزال هناك جيبان، وفي غضون بضعة أسابيع أعتقد أنه يمكن القول إن داعش لن تسيطر على أي أراض في منطقة عملياتنا».

في غضون ذلك، تتهم فصائل المعارضة الجانب الروسي بعدم الضغط على النظام السوري لتنفيذ البنود التي يتوجب عليه تطبيقها فيما يخص انسحابه إلى الأماكن التي كان فيها قبل بدء الحملة العسكرية على درعا، إضافة الى ضمان أمن وسلامة سكان البلدات والمدن التي دخلت في اتفاقيات مع الجانب الروسي.

وبدخول قوات النظام درعا البلد ورفع العلم في الساحة العامة أمام مبنى البريد تتسع سيطرة النظام في المحافظة من بصرى الشام إلى مدينة نوى غربا، حيث قال التلفزيون السوري أمس الأول إن القوات الحكومية دخلت جنوب مدينة درعا الخاضعة للمعارضة ورفعت العلم الوطني فيها.

وقال التلفزيون إن الجيش رفع العلم قرب مكتب البريد، وهو المبنى الحكومي الوحيد في الجزء من المدينة الذي كانت تسيطر عليه المعارضة منذ 2011.

وجاء دخول النظام درعا البلد وطفس بعد اتفاق روسي مع الفصائل مشابها للذي عقد في عدد من المناطق الأخرى من المحافظة.

هذا الاتفاق يقضي بتسليم الفصائل سلاحها وتسوية أوضاع المقاتلين الموافقين على الاتفاق وخروج الرافضين له. أما البنود الواجب على النظام تنفيذها فسرعان ما تنكث بعد دخول قواته تلك المناطق.

وسجل ناشطون قيام قوات النظام بتجاوزات عدة لما تم الاتفاق عليه مسبقا، كشنه حملة اعتقالات وتفتيش لمنازل المدنيين في بلدة الجيزة بريف درعا الشرقي. إضافة الى استمرار تمركز قواته في غالبية بلدات ومدن حوران.

ولولا الضغوط الروسية لما انسحب النظام بشكل جزئي من بلدتي أم المياذن والنعيمة بريف درعا.

هذه التطورات في ملف اتفاقات درعا أو المصالحات كما يسميها النظام جعلت من مصير الريف الشمالي الشرقي معلقا بانتهاء المفاوضات بين فصائل تلك المناطق والوفد الروسي.

إلى ذلك، دعت منظمة الصحة العالمية إلى إتاحة الفرصة للوصول إلى 210 آلاف نازح فروا من القتال في جنوب سورية وفي حاجة عاجلة للأدوية والخدمات الصحية، ومن بينهم مصابون يتعين إجلاؤهم.

وذكرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في بيان أنه في ظل ارتفاع درجات الحرارة إلى 45 درجة مئوية لقي ما لا يقل عن 15 سورية بينهم 12 طفلا حتفهم الأسبوع الماضي بسبب الجفاف وأمراض ناجمة عن تلوث المياه.

وقالت المنظمة إن 3 من 4 مستشفيات ومراكز صحية عامة في درعا والقنيطرة مغلقة أو لا تعمل بكامل طاقتها.

وأضافت: «نطالب جميع الأطراف بفتح الباب أمام المواطنين في جنوب سورية والسماح بوصول آمن للأدوية والمستلزمات الطبية التي يحتاجونها وبمنح ممر آمن للمصابين بإصابات شديدة كي يصلوا إلى مستشفيات خارج المنطقة لإنقاذ حياتهم».

نازحون سوريون من درعا يعودون إلى بلدتهم في بصرى امس الأول (أ.ف.ب)

«الصحة العالمية»: سوريون يموتون جراء الحر والمرض بالجنوب

إسرائيل تطلب انسحاب القوات الإيرانية 80 كم عن الحدود السورية

عواصم ـ الأناضول: طلبت إسرائيل من روسيا إبعاد القوات الإيرانية لمسافة 80 كيلومترا، عن حدودها مع سورية كإجراء مؤقت حتى الاستجابة لمطلبها إخراجها بشكل كامل من الأراضي السورية. وقالت «يديعوت أحرونوت»، امس، إن روسيا ما زالت ترفض هذا الطلب الإسرائيلي، مشددة على ان «التداعيات العملية للمطلب الإسرائيلي استهداف أي هدف عسكري إيراني ضمن هذا النطاق، بالإضافة إلى السياسة القائمة لمنع إقامة وجود عسكري إيراني في سورية وإدخال أسلحة متطورة إلى البلاد».

وأضافت «على المدى القريب، سيكمل الأسد عملية السيطرة على مرتفعات الجولان السورية، وتضع إسرائيل بالفعل شروطا واضحة للغاية بما في ذلك منع التسلل إلى المنطقة العازلة، ومنع دخول الأسلحة الثقيلة، ومنع دخول اللاجئين إلى أراضي إسرائيل».

وتابعت «من ناحية أخرى، ترى إسرائيل أيضا في وصول قوات الأسد إلى الجولان فرصة للتنظيم والاستقرار، لأنه من الآن فصاعدا سيكون هناك عنوان واضح على الجانب الآخر لكل انتهاك». من جانبها شددت صحيفة «هآرتس» على ان «الروس يخططون للعمل من أجل انسحاب القوات الإيرانية بمقابل وعد إسرائيلي بعدم إيذاء الأسد أو نظامه».

مستشار خامنئي: إيران لن تخرج من سورية تحت الضغوط الأميركية

طهران ـ أ.ش.أ: قال علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى الإيراني للشؤون الدولية، إن إيران ستسحب مستشاريها العسكريين من سورية إذا طلبت منها السلطات الشرعية ذلك، مؤكدا أنها لن تخرج مستشاريها من سورية تحت الضغوط الأميركية.

وأفادت وكالة أنباء «مهر» الإيرانية، بأن ولايتي قال في تصريحات امس «إن روسيا وإيران ساعدتا في تحرير 80٪ من مساحة سورية من الإرهابيين»، مضيفا أن روسيا ستنسحب من سورية بمجرد أن تنسحب إيران منها.

وأشار ولايتي إلى الضغوط الأميركية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد إيران.

وقال «إن الذين يقولون إن روسيا تريد من إيران الخروج من سورية هدفهم ضرب الوحدة القائمة بين موسكو وطهران».

وأوضح المسؤول الإيراني أنه إذا خرجت إيران وروسيا الآن من سورية، فإن الإرهاب سيعود للسيطرة من جديد.